تزامنا مع انطلاق عودة أبناء تونس بالخارج، ارتأت «الصباح» تخصيص صفحة أسبوعية طيلة شهري جويلية وأوت تصدر كل يوم سبت تكون بمثابة الجسر بينهم وبين المسؤولين في الدولة سواء منهم الحكوميين أو مسؤولي البعثات الديبلوماسية في الخارج من سفارات وقنصليات وتكون بمثابة المنبر لهم يعبرون فيه عن مشاغلهم ومشاكلهم وانتظاراتهم ومطالبهم واستفساراتهم...، بالإضافة إلى إبراز نجاحاتهم خارج حدود الوطن والتعريف بمشاريعهم وقصص نجاحهم..
صفحة «ريحة البلاد» منكم واليكم.. ننتظروا مراسلاتكم واتصالاتكم على البريد الالكتروني التالي: hichemhajji114@gmail.com أو الرقم الهاتفي 21695488427 +

إعداد: هشام الحاجي

رفقة الشايبي لـ«الصباح»:

لا بد من إنشاء مركز ثقافي تونسي في باريس»

تجمع رفقة الشايبي بين العمل الصحفي والتدريس الجامعي وهي التي تملك تكوينا أكاديميا هاما في مجال الإعلام والاتصال واختصت في الإعلام الرقمي. في حوارها مع جريدة «الصباح» سلطت الضوء على جوانب من تأطير التونسيين بالخارج وقدمت اقتراحات لتطويره .

● ما هي حسب رأيك أهم التحولات التي تعيش على وقعها الجالية التونسية في فرنسا؟

يمكن حسب رأيي الانطلاق من الحدث الأخير الذي عاشته تونس مؤخرا وهو الاستفتاء على الدستور الجديد للوقوف عند أهم التحولات التي تعيش على وقعها الجالية التونسية في فرنسا. كانت نسبة مشاركة التونسيين في الخارج إجمالا وفي فرنسا ضعيفة لأن المهاجرين لم تكن لديهم المعلومات الكافية حول الحياة السياسية في تونس. ونقص المعلومات لا يهم الحياة السياسية فقط بل يشمل كل المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية أيضا. من المؤسف القول أن الأجيال الجديدة للهجرة أصبحت في شبه عزلة عن تونس وفي قطيعة معها ومن أهم الأسباب غياب مواقع إخبارية تتحدث بأسلوبهم وبطريقة سلسة تدمجهم في الشأن التونسي. أصبحت تونس بالنسبة لهم مكان تمضية العطلة ولقاء العائلة وحتى هذا الجانب فإنه بصدد التغير نتيجة غلاء المعيشة في تونس وهو ما يؤثر على أسعار النقل الجوي. المهاجر الذي له أسرة تتكون من أربعة أطفال يجد صعوبة في القدوم إلى تونس خاصة في ظل انعدام تعريفات منخفضة أو موحدة. عدد كبير من التونسيين والتونسيات في الخارج عجزوا هذا الصيف عن القدوم إلى تونس لهذا السبب واختاروا وجهات وأماكن أخرى لقضاء العطلة الصيفية.

● وماذا عن مستوى تأطير الدولة للتونسيين والتونسيات بالخارج؟

اعتقد أن المبادرات الهامة والايجابية أتت من الجمعيات وهياكل المجتمع المدني وقامت بسد فراغ كبير ولكن مرحلة الكوفيد أوقفت هذه الحركية وأدت إلى انقطاع وغياب التظاهرات التي تجمع التونسيين والتونسيات في الخارج. ويضاف إلى ذلك غياب الأماكن. يمكن الإشارة إلى باريس التي تضم أكبر تجمع للتونسيين والتونسيات بالخارج ولكن لا وجود لمركز ثقافي تونسي فيها ولا توجد إلا دار تونس التي تقوم بمجهود مهم ولكنه غير كاف. نشكو من غياب الإنتاج الأدبي والفكري والثقافي التونسي وندرة المعارض. هناك عدم تعمق في تقديم ثقافتنا وحضارتنا في حين أننا نفتخر بها ولكن الفراغ كبير وأعتقد أنه من الضروري أن تدرك الدولة ذلك وأن تبعث مركزا ثقافيا تونسيا في فرنسا في أسرع وقت ممكن.

● كيف يمكن حسب رأيك تطوير آليات ومؤسسات تأطير ومرافقة التونسيين والتونسيات في الخارج؟

لا بد من وجود أماكن توفر المعلومة لمن يريد الحصول عليها في دول الإقامة ومن تيسير إجراءات الحصول على الوثائق حين يكون المهاجر في تونس خاصة حين يريد الاستثمار في تونس لان المعلومات التي يقع تقديمها حاليا غير دقيقة وغير موثوقة. هذا هام خاصة وأن الذين يهاجرون في الوقت الحاضر لهم مستوى دراسي مرموق واستثمرت فيهم تونس وهم يكسبون تجربة مهمة في الخارج وفيهم من يريد العودة للاستقرار في تونس ولكن هناك غياب للمعلومات عن سوق الشغل في تونس. ولا يمكن أن نتحدث عن تنمية اقتصادية دون أن نعرف ما هو اقتصادنا وما هي متطلباته وتوفير ذلك من شأنه أن يمنح التونسي في الخارج ثقة في الاقتصاد التونسي ولا بد أيضا من تثمين الجهات وإبراز ما فيها من إمكانيات ولا بد من التعريف بالإصلاحات الكبرى .

● ما هي حسب رأيك سبل تطوير آليات ومؤسسات تأطير ومرافقة التونسيين والتونسيات في الخارج؟

لا بد من مواكبة المستجدات واعتماد مناهج تركز على دور الفرد في المجموعة. من الضروري تثمين النجاحات وإبراز قصص النجاح وهي عديدة سواء للذين يقيمون الى حد الآن في الخارج أو عادوا للاستقرار في تونس. وهنا أشير إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه الجامعات التونسية وأيضا السفارات التي تراجع نشاطها وأصبح إداريا. كانت سفارة تونس في باريس تنظم كل يوم أربعاء لقاء ثقافيا وهذا انتفى. السفارات مدعوة لضبط قائمة الكفاءات التونسية والتواصل معها. يجب التفكير في الأطفال لأننا نشكو من غياب مدارس تعلمهم اللغة العربية وأيضا اللهجة التونسية ويمكن في هذا الإطار التفكير في إنتاج ألعاب ومحتوى يتجه لأبناء المهاجرين حتى يقيم الصلة بينهم وبين تونس.

همزة وصل

التونسيون بالخارج والصيف.. ملاحظات أولية

بقلم: هشام الحاجي

نقترب يوما بعد يوم من فصل الخريف مع ما يعنيه ذلك من تغير في نسق الحياة وأيضا أولوياتها. ولا شك أن رحيل الصيف يعني بالدرجة الأولى نهاية العطلة التي تقترن به مع ما تحمله معها من «علامات مميزة» لعل من أبرزها عودة المهاجرين إلى تونس لقضاء العطلة الصيفية. وهذا ما يوفر فرصة للوقوف عند أهم ما ميز العطلة الصيفية الحالية في علاقة بالهجرة والمهاجرين. وقد يبدو مفيدا الانطلاق هنا من ارتفاع وتيرة الهجرة في حد ذاتها سواء كانت هجرة نظامية أو هجرة غير شرعية. فقد غادر عدد كبير من التونسيين والتونسيات أرض الوطن للاستقرار في عدة دول من أبرزها كندا التي أصبحت تستوعب أعدادا متزايدة من الكفاءات التونسية. واللافت للنظر أن الأغلبية الساحقة من الذين اختاروا الاستقرار في كندا لا يشكون من تردي وضعهم الاجتماعي بل إن أغلبهم يتمتعون في تونس بوضعية اجتماعية مستقرة وأقل ما يقال عنها أنها مقبولة حتى لا نقول جيدة. هؤلاء يبحثون، إلى جانب تحسين الوضعية الاجتماعية، عن إطار عيش أفضل في ظل التدهور الشامل لظروف العيش التي تشهدها تونس. وإلى جانب هذه الهجرة المنظمة تميزت العطلة الصيفية بارتفاع مزعج في محاولات الهجرة السرية. تحركت قوارب الموت والوهم بشكل كبير حاملة معها آلاف التونسيين والتونسيات. حضرت المأساة في أبهى تجلياتها سواء في عدد الذين تمكنوا من الوصول إلى الضفة الشمالية للمتوسط أو أولئك الذين ابتلعهم البحر. الجهد الذي تقوم به مصالح الأمن للتصدي للظاهرة مهم ولكنه غير كاف في ظل ما يتأكد من ضرورة بذل جهود أكبر في العمل الاستباقي لأن تفكيك عصابات الهجرة السرية له مردودية أهم في ما يتعلق بالقضاء على هذه الظاهرة الخطيرة على الاستقرار الاجتماعي.

وما يلفت الانتباه في ما يتعلق بالصيف والمهاجرين هو أن عدد الذين اختاروا قضاء العطلة الصيفية في تونس لم يكن كبيرا مقارنة بالمواسم العادية. وهنا تطل تعقيدات النقل وتكلفته برأسها. ذلك أن أسعار النقل البحري والجوي من أوروبا إلى تونس ليست تنافسية بالمرة وهي تمثل، إلى جانب تردي الخدمات، أحد أسباب «النفور» من قضاء العطلة الصيفية في تونس خاصة وأن الالتقاء بالعائلة الموسعة لم يعد هو سبب العودة الصيفية إلى تونس في ظل تتالي أجيال المهاجرين وتغير الارتباطات العائلية. أصبح المهاجر حين يعود في العطلة الصيفية أشبه بسائح يبحث عن الظروف المثلى لقضاء العطلة الصيفية وعن مردوديتها النفسية والمادية. وهنا يبدو أن الارتفاع المشط للأسعار في تونس إلى جانب تردي الخدمات تحول الى أحد أسباب نفور التونسيين بالخارج من العودة إلى تونس في الصيف. أسعار النزل والمطاعم وأماكن الترفيه في تونس مرتفعة جدا وأصبحت عائقا كبيرا أمام الجميع. وهذا الارتفاع هو الذي يفسر أن أبناء الأجيال الجديدة للهجرة أصبحوا يفضلون قضاء العطلة الصيفية في دول أخرى توفر لهم ظروف إقامة أفضل وبتكلفة أقل.

الروابط بين المهاجرين وتونس ما انفكت تهتز وربما تضعف دون أن يكون ذلك قد أثار اهتمام المسؤولين ودعاهم للتفكير في سبل القضاء على هذا الاهتزاز.

الإمتيازات الممنوحة عند العودة إلى تونس

العودة المؤقتة: كل تونسي يبلغ من العمر 18 سنة على الأقل ويثبت أنّه مقيم بالخارج لمدة سنة على الأقل (دون أن تتجاوز خلالها 183 يوما بتونس) يمكن له أن يورّد أمتعة لا يتجاوز مقدارها ألفي (2000) دينار. كما يمكن له توريد سيارة مع دفع كامل المعاليم الديوانية مع إعفائه من رخصة التوريد إذا أثبت إقامته بالخارج لمدّة سنة كاملة دون انقطاع.

العودة النهائية: يمكن لكل تونسي بالغ من العمر 18 سنة على الأقل وأثبت إقامته بالخارج لمدّة سنة على الأقل أن يورّد أمتعة بقيمة 30.000 دينار. ويمكن لكلّ تونسي أقام بالخارج لمدة سنتين على الأقل دون تجاوز مدّة 120 يوما بتونس عن كل سنة أن يورّد سيارة سياحية أو شاحنة لا يتجاوز سنها 5 سنوات منذ تاريخ أول إذن بالجولان.

إنجاز المشاريع: كلّ تونسي بالغ من العمر 18 سنة على الأقل يثبت أنه مقيم بالخارج لمدة سنتين دون تجاوز مدة الإقامة الجملية بتونس خلال السنتين 183 يوما لكل فترة 365 يوما، يمكن له أن يتولى توريد تجهيزات ومعدّات وأدوات لبعث مشروع مع الإعفاء التام من المعاليم الديوانية. كما يمكن له توريد شاحنة لا يقل عمرها عن خمس سنوات.

يتمّ تقديم مطلب الإعفاء لدى مكتب التونسيين بالخارج التابع للديوانة التونسية.

1731116 مهاجرا تونسيا.. 700 ألف منهم من النساء

اعتبرت المديرة العامة للمرصد الوطني للهجرة، أحلام الهمامي، أن مسألة الهجرة أصبحت مؤنثة على المستوى الدولي والوطني لما يمثله حجم التونسيات بالخارج أو عدد الأجنبيات المقيمات بتونس أو عدد المهاجرات حول العالم.

وأوضحت، خلال ندوة حول التصدي للعنف المسلط على المرأة المهاجرة بمناسبة الاحتفال بعيد المرأة الموافق لـ13 أوت من كل سنة، أن نصف المهاجرين في العالم هم نساء وفقا لإحصائيات سنة 2021، مشيرة إلى أن عدد التونسيين بالخارج بلغ 1.731.116 (حسب وزارة الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج) منهم حوالي 661,112 ألف امرأة، إضافة الى أن عدد الأجانب المقيمين في تونس يمثل 59000 من بينهم 29000 تقريبا من النساء أي حوالي النصف.

وأكدت المديرة العامة للمرصد الوطني للهجرة، في مداخلتها خلال الندوة التي جاءت بمبادرة من بلدية مدينة تونس والمنظمة الدولية للهجرة، على أهمية تدفقات الهجرة على المستوى العالمي التي تتأثر حتما حسب تقديرها بما يشهده العالم من تأزم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

واستعرضت أبرز انعكاسات الجائحة الصحية على وضعية العمال المهاجرين في العالم وخاصة النساء اللاتي أصبحن يعانين من هشاشة مضاعفة باعتبار النوع الاجتماعي (صفة المهاجر) إضافة الى الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة لمن فقدن عملهن أو لم يتمكن من العودة إلى بلدانهن فصرن عرضة لكل أشكال العنف والاتجار بالبشر .

وفي هذا الصدد بيّنت مختلف مجهودات الدولة المبذولة في المجال، مشددة على أهمية مسار التدخل من اليقظة والترصد (الوقاية) مرورا بالحماية ووصولا إلى التعهد بالضحايا، مثمنة في الإطار نفسه التطورات التي شهدها الإطار التشريعي لحماية جميع الفئات الهشة في تونس على غرار قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص (2016)، القانون الأساسي لمناهضة العنف ضد المرأة (2017)، القانون الأساسي لمناهضة التمييز العنصري (2018) والقانون الأساسي لبرنامج الأمان الاجتماعي (2019) الذي يشمل الفئات الهشة من التونسيين ومن المهاجرين المقيمين بتونس بصفة قانونية.

وأبرزت أن الأرقام تشير إلى أن 71 بالمائة من ضحايا الاتجار بالبشر هم من النساء وهو رقم مهم يعكس حجم الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة المهاجرة بصفة خاصة.

من جهتها، شددت شيخة مدينة تونس، سعاد عبد الرحيم، على أن الهدف من هذه الندوة هو إلقاء الضوء على العنف المسلط على المهاجرات والذي وصل إلى حد الاتجار بهن بالإضافة إلى المشاكل الاقتصادية التي تواجههن من أجل البحث عن آليات وجودهن في المدينة وحقهن في الخدمات الطبية والتعليمية.

«المنتدى الاقتصادي لتونسيي العالم: نستثمر في تونس»

مزيد تعزيز الثقة بين هياكل التمويل والراغبين في الاستثمار

وصف وزير الشؤون الاجتماعية مالك الزاهي السنوات العشر الأخيرة التي عاشتها البلاد التونسية، بـ«السنوات العجاف»، التي خلفت عديد الإشكاليات والوضعيات ومنها إحصاء 2 مليون أمي منهم 1 مليون شخص ازدادوا خلال السنوات العشر الفارطة، وإحصاء 1 مليون عائلة تونسية معوزة ومحدودة الدخل وتسجيل نسبة بطالة في ذات الفترة قاربت 21 بالمائة وإحصاء أكثر من 15800 مهاجر غير شرعي سنة 2021 منهم أكثر من 800 امرأة وأكثر من 200 طفل، وغيرها من الوضعيات والمظاهر السلبية كالعجز التجاري وغيره. وأضاف بمناسبة إشرافه على أشغال «المنتدى الاقتصادي لتونسيي العالم: نستثمرو في تونس»، «الملتئم أمس بمدينة بنزرت، ان الحكومة رغم ذلك ومنذ استلامها لمهامها لم تبق مكتوفة الأيدي وعملت على وضع الآليات والاستراتيجيات الكفيلة بإعادة الحياة للشعب التونسي المتطلع الى تحقيق التنمية الجهوية والمحلية وإحداث مواطن الشغل والتقليص من الفقر والتهميش والفوارق بين الجهات ، قائلا إن للتونسيين العاملين بالخارج الى جانب بقية المواطنين في الداخل دورا هاما في الإصلاح.

وأبرز الوزير أهمية المنتدى في مزيد تعزيز الثقة بين هياكل التمويل والراغبين في الاستثمار من أبناء الجالية المقيمون بالخارج وأهدافه الرامية خاصة الى اقتراح إجراءات إضافية لاستحثاث نسق الاستثمار الخارجي وفض الإشكاليات العالقة والتعريف بالامتيازات والحوافز التي أقرتها الدولة التونسية لفائدة دفع الاستثمار التونسي بالخارج وتعزيز الإطار المؤسساتي عقب تداعيات جائحة كورنا والأوضاع العالمية.

وأشارت ممثلة المنظمة الدولية للهجرة « باولا باتشي» Paola Pace» الى ان العاملين بالخارج في العالم يمثلون نسبة 3.4 بالمائة من سكان العالم وأنهم يساهمون بنسبة 10 بالمائة من الناتج العالمي الخام دون اعتبار دورهم الاجتماعي والثقافي ، مؤكدة أهمية العمل على الجانب الاجتماعي وحسن التنسيق بين مختلف الهياكل.

كما أبرزت الدور التنموي الهام للتونسيين بالخارج ومساهمتهم الفعالة في التنمية المحلية من خلال التحويلات المالية الهامة المنجزة، مبينة أن المنظمة الدولية للهجرة تعمل على تيسير حركة الهجرة المنظمة وهي تنشط من خلال عدد من المشاريع الهامة بجهات جندوبة والكاف ومدنين وتطاوين واستثمار حوالي 1.6 مليون دينار لدعم انجاز مشاريع في أكثر من قطاع كالفلاحة والصناعات التقليدية والخدمات والصناعة مكنت من إحداث 243 موطن عمل. يشار إلى أن البرنامج العام للمنتدى واكبه عدد هام من أبناء الجهة المقيمين بالخارج ومن بقية جهات البلاد علاوة على السلط المحلية والمكونات المنظماتية والمجتمعية عموما.